القضية الجزائرية في ظل الحرب الباردة بين القوتين العظميين 1954-1962

أ.مريم صغير
قسم التاريخ جامعة الجزائر

كانت القضية الجزائرية من القضايا الأساسية التي عرفتها الساحة السياسية الدولية خلال الخمسينات من القرن العشرين, والتي ميزت طبيعة الصراع بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية في القارة الإفريقية, على أساس أن فرنسا كانت تسعى في تلك المرحلة إلى كسب تأييد القوتين العظميين في مواجهتها العسكرية والدبلوماسية للثورة الجزائرية, فمن جهة دأبت على إقناع الاتحاد السوفياتي بتوجهها الإشتراكي الذي أصبح في نظرها مهددا من طرف القضية الجزائرية ,وهذا ما ميز جل الحكومات الفرنسية المتعاقبة ,وحتى حكومة ديغول كانت هي الأخرى تسعى من وراء ذلك إلى الخروج عن الهيمنة الأمريكية دون إغضابها, ومن جهة ثانية أرادت الإدارة الفرنسية دغدغة مشاعر دول المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تواجدها في الحلف الأطلسي وهذا ما جعلها تربط القضية الجزائرية بمصير الحلف الأطلسي على أساس أن الجزائر جزء لا يتجزء من أراضيها ,وما يحدث فيها هو شأن فرنسي داخلي، وبالتالي فإن أي تهديد لأمنها هو تهديد مباشر لأمن الحلف الأطلسي بناء على ما ورد في بنود الميثاق الأطلسي .

هذه السياسة الاستعمارية الفرنسية المزدوجة تجاه القضية الجزائرية وضعت القوتين العظميين أمام الأمر الواقع في ظل الحرب الباردة القائمة بينهما ,في محاولة كل منهما أن يكون له سند قوي

داخل القارة الأوروبية ,خاصة وأن الاتحاد السوفياتي كان ينظر إلى المسألة على أنها منافسة في عقر دار المعسكر الغربي,وكسب فرنسا بالنسبة إليه داخل أوروبا الغربية هزيمة سياسية للولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص ,تضاف إلى الهزائم السابقة التي لحقت بها في العديد من مناطق العالم كآسيا وأمريكا اللاتنية ,وهذا على حساب القضية الجزائرية التي لا تعدو أن تكون عبارة عن قضية من قضايا التحرر في العالم ,وهو العامل والدافع الرئيسي في نظرنا الذي لم يحمس الاتحاد السوفياتي في إظهار موقفه العلني والرسمي المؤيد للقضية الجزائرية ,بل أقنع قادة الثورة آنذاك بالموقف السلبي تجاه القضية الجزائرية,في الوقت الذي أعلنت فيه الولايات المتحدة الأمريكية رسميا وقوفها إلى جانب الإدارة الاستعمارية الفرنسية فدعمتها ماديا ومعنويا داخل الجزائر وخارجها, بل أجبرت كل الدول المنضوية تحت لوائها على دعم الإدارة الاستعمارية الفرنسية في مواجهة القضية الجزائرية, بما في ذلك محاولتها الضغط على بعض الدول العربية آنذاك لكنها لم تفلح معهم لولوج القضية الجزائرية في الوجدان العربي ,واعتناق الشعب العربي لها من المحيط إلى الخليج .

إذن في ظل هذه الأوضاع الدولية التي ميزت الصراع الأيديولوجي بين الدولتين العظميين كيف كان مصير القضية

الجزائرية من خلال الموقف الأمريكي والموقف السوفياتي منها؟

موقف الولايات المتحدة الأمريكية

1 - **الموقف السياسي الرسمي:**

كانت فرنسا خلال مرحلة الثورة التحريرية تحتل مركزا أساسيا بالنسبة للحلف الأطلسي في خارطة النظام الدولي آنذاك، وبالتالي فإنها كانت بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أكثر من صمام أمن في وجه الدول الاشتراكية والشيوعية في أوروبا، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد بنت مصالحها الاقتصادية خارج أراضيها في أوروبا بالدرجة الأولى، وهذا ما دفع بالساسة الفرنسيين إلى اعتبار انتماء فرنسا إلى النظام الغربي المسير من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ضمان لأمنها وسلامة مصالحها في مستعمراتها [1].

وعليه فإن فرنسا في الحلف الأطلسي ما هي إلا قطب من أقطابه الخاضع للهيمنة الأمريكية، لكن رصيدها التاريخي لكونها إحدى الدول الاستعمارية الكبرى التي شهدها العالم خلال القرون السابقة، أبقى على بعض من هيبتها القديمة بين دول الحلف الأطلسي المتمثل في أوروبا الغربية [2]

كما أن شركاء فرنسا في الحلف الأطلسي مرتبطون بطريقة أو بأخرى بالقضية الجزائرية، لأن فرنسا اعتبرتها شأنا

داخليا. وأن الجزائر جزء لا يتجزأ من أراضيها ما وراء البحار، كما أن القضية الجزائرية ظهرت في ظروف احتد فيها الصراع بين الكتلتين الشرقية والغربية، وهذا قد ينعكس سلبا على مصالح شركاء فرنسا في المستعمرات الأخرى إذا ما أخذت القضية الجزائرية منعطفا آخر. (3)

ومن جهة أخرى وجد هؤلاء الشركاء أنفسهم أمام الأمر الواقع تجاه فرنسا من حيث ارتباطهم بها في إطار التعاون العسكري والاقتصادي مثلما هو الشأن بالنسبة للحلف الأطلسي والمجموعة الأوروبية، وهو الوضع الذي يفرض على هؤلاء دعم فرنسا في حلّ القضية الجزائرية بكل الوسائل، وبالتالي فإن نظام

التعاون الغربي استطاع خلق قاعدة لدعم فرنسا بطريقة غير معلنة وغير مباشرة عسكريا وحتى سياسيا. (4)

إن ضعف فرنسا وحتى بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية استغلته الولايات المتحدة لتقوم مقامهما في العديد من مستعمراتهما القديمة، ومحاولة الحفاظ على العلاقة التي كانت قائمة مع شعوب هذه المستعمرات، وهذا ما فعلته مع محمد الخامس سلطان المغرب الذي استقبل الرئيس الأمريكي روزفلت بالمغرب الأقصى عام 1942، وكذلك مع فرحات عباس الذي كان خلال مرحلة الثلاثينات والأربعينيات من المطالبين بالإدماج مع فرنسا، حيث

تقابل مع السيد موريف السفير الأمريكي فوق العادة بالجزائر وكان ذلك ما بين 1942 و 1943 [5]

لقد توسعت اهتمامات الأمريكيين الخاصة بمصالحهم الاقتصادية بالدرجة الأولى، لذلك كانوا ينظرون إلى الجزائر كجزء من العالم العربي الغني بالبترول، وعليه فإن سياسة الولايات المتحدة في المغرب العربي لا تخرج عن هذا النطاق، فهي محددة بهدف معين هو ضمان مصالحها البترولية في العالم العربي عن طريق الأنظمة السياسية الخاضعة لها، والتي ستكون دركيا أمريكيا في المنطقة العربية [6]. ومن هذا المنطلق فإن المغرب العربي والشرق الأوسط كانت تمثل قاعدة مهمة من أجل أمن أوروبا الغربية ومصالحها في إفريقيا، وجبهة متقدمة في وجه التوسع العسكري السوفياتي. هذه الأهمية التي كانت عليها

منطقة المغرب العربي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الالتفات إليها والاهتمام بها أكثر من المستعمرات الفرنسية الأخرى، بحيث كانت الجزائر هي الأساس في هذا الاهتمام على غرار البلدان المغربية والإفريقية الأخرى، وما كانت تزخر به من موارد طبيعية إلى جانب موقعها الجغرافي المميز في القارة الإفريقية وتواجدها على سواحل البحر الأبيض المتوسط. [7]

وبناء على هذه المعطيات يتجلى موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الجزائرية الذي برز في العوامل التالية:

1 - إن العلاقات مع دول العالم خاصة دول العالم الثالث منعت الولايات المتحدة من الضغط مباشرة على محاولات فرنسا في الاحتفاظ بالنظام الاستعماري، وعليه فإن الولايات المتحدة الأمريكية كانت مستعدة لمباركة أي حل تعرضه فرنسا حول القضية الجزائرية شريطة أن يكون هذا الحل مقبولا من طرف الجزائريين.

2- إن ظهور أنظمة في المغرب العربي ذات نهج رأسمالي، وموالية للغرب لا يمكن للسياسة الفرنسية زعزعة استقرارها في الشمال الإفريقي.

3 - تبقى الولايات المتحدة الأمريكية المتحدث باسم حركات التحرر ضدّ الاستعمار إلى أجل غير مسمى وتسعى جاهدة لنجاحها شريطة أن يحافظ هذا النجاح على سلامة وأمن المصالح الأمريكية.

4 - نظرا لأهمية القضية الجزائرية في تأثيرها على النظام السياسي الفرنسي، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ترى من الضروري إشراك الأقلية الشيوعية من

الفرنسيين في حكومة الأغلبية. ومنع الجبهة الشعبية من الوصول إلى السلطة في فرنسا، لحماية جيران الجزائر لكونهم ينتهجون النظام الرأسمالي، وكذلك الحفاظ على التوجهات الجديدة ضدّ

الاتحاد السوفياتي في الحكومات الوطنية الجديدة [8]

لقد بقيت الولايات المتحدة الأمريكية إلى غاية عام 1957، متحفظة في تصريحات قادتها حول القضية الجزائرية، حتى لا تثير حفيظة أي طرف من أطراف النزاع، ففي عام 1955 رفضت كتابة الدولة السماح للقنصل الأمريكي بالجزائر من إدانة هجومات 20 أوت 1955 التي قادها الشهيد زيغود يوسف وهي الهجومات التي أوقعت العديد من القتلى في صفوف جيش العدو وفي صفوف المستوطنين في مناطق الشمال القسنطيني بالمنطقة الثانية. [9]

وبعد الضغوطات الفرنسية المتكررة وإلحاح حكومة باريس المتواصل واستنكارها للموقف الأمريكي السلبي، أشار السفير الأمريكي دايلون Dillon إلى موافقة الولايات المتحدة الأمريكية على الحلول الليبرالية المقدمة من طرف فرنسا والمتعلقة بالجزائر والمتمثلة في الإصلاحات، وكان ذلك في تصريح رسمي في شهر ماي من عام 1956 [10] وهذا ما أكد مرة أخرى على التحفظ السياسي الأمريكي تجاه المبادرات الفرنسية لحلّ القضية الجزائرية سياسيا عام، وقد عبّرت الإدارة الأمريكية عن أسفها لتشبث الحكومة الفرنسية بفكرة الجزائر الفرنسية [11].

وقد تم إعلام الحكومة الفرنسية بذلك إثر الزيارة التي قام بها رئيس الحكومة الفرنسي غي موللي Guy Mollet إلى الولايات المتحدة الأمريكية في شهر أفريل من عام 1957 [12]

إن غياب أي مبادرة فرنسية سريعة لحلّ القضية الجزائرية وتماطلها في ذلك وتسارعها إلى دعم وجودها العسكري في الجزائر، جعل مصداقيتها تزداد في الانخفاض بين الدول والشعوب المحبة للسلام والأمن الدوليين، وهذا ما أثار حفيظة الولايات المتحدة التي تربطها علاقات وطيدة مع بعض الأنظمة العربية التي تبنت القضية الجزائرية، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية وفي إطار الجامعة العربية طالبت الدول العربية من الولايات المتحدة الأمريكية حليفة فرنسا في شهر ماي من عام 1957 الضغط على الحكومة الفرنسية ايجاد حلول سريعة وموضوعية للقضية الجزائرية. (13)

لقد انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الجزائرية سياسة الكيل بمكيالين فتارة تثير حفيظة حليفتها فرنسا سياسيا وتارة أخرى ترضيها عسكريا بالدعم الحربي ضد الثورة. (14)

وأصبحت القضية الجزائرية محل اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد أن استطاعت جبهة التحرير الوطني إقناع الحكومة التونسية بضرورة تأسيس قواعد خلفية للثورة التحريرية في الأراضي التونسية، وهذا في ظل الأزمات التي شهدتها الحدود الجزائرية -التونسية ابتداءا من صائفة عام 1957 (15)، لذلك فإن الحرب التي خاضتها فرنسا في الجزائر ابتداء من عام 1954،

أصبحت حقيقة ملموسة في تأثيرها على الأوضاع الداخلية لكل من تونس والمغرب الأقصى وهو ما دفع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية للإسراع إلى حماية أنظمة تعتبرها حليفة للغرب والرأسمالية، في حين كانت فرنسا تعتبر هذه الدول عبارة عن قواعد خلفية للثورة الجزائرية وبالتالي فإنها تهدد وجودها في الجزائر. وهذا ما جعل الولايات المتحدة تسرع في إبلاغ كل الأطراف عن رغبتها في التدخل لحل القضية. (16)

كانت مبادرة الولايات المتحدة الأمريكية في دعم الأنظمة التي تعتبرها حليفة للغرب الرأسمالي وعلى رأسها تونس برئاسة الحبيب بورقيبة هو تقديم الدعم الحربي لها الذي استفادت منه تونس ما بين أكتوبر ونوفمبر عام 1957، وكان هدف الولايات الأمريكية من دعمها العسكري لتونس هو تمكينها من استقرار السياسة الداخلية للرئيس بورقيبة، وإثبات نية الولايات المتحدة في ربط أواصر الصداقة مع تونس، وفي المقابل استنكرت فرنسا ذلك على أساس أن هذه الأخيرة فتحت قواعد لجيش التحرير في أراضيها، للقيام بعمليات عسكرية

ضدها، وهذا ما دفعها في الوقت نفسه إلى مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية باستفسارات حول موضوع تسليم الأسلحة إلى الحكومة التونسية، وكذلك قضية المساعدات العسكرية. (17)

إن تطور الأحداث السياسية، وعدم استقرارها في الساحة الفرنسية

حيث تساقطت الحكومات الواحدة تلو الأخرى، بسبب قوة الثورة عسكريا في الداخل وانتصارها سياسيا في الخارج، دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى مراجعة مواقفها السياسية فقط، تجاه القضية الجزائرية، ففي جانفي من عام 1958 استقبل موظفون سامون في كتابة الدولة الأمريكية وفدا رسميا عن جبهة التحرير الوطني الجزائرية، وكان ذلك لأول مرة منذ تدويل القضية الجزائرية عام 1955 [18]، وفي نفس السياق تلقى السفراء الأمريكيون في العديد من الدول أمرا من حكومتهم يخول لهم الدخول في اتصالات مع ممثلي جبهة التحرير الوطني الجزائرية، [19] وهذا يعني بالدرجة الأولى أن الولايات المتحدة الأمريكية أدركت أن مزاعم حليفتها فرنسا في القضاء على الثورة واستتباب الأمن داخل .

الجزائر أكذوبة لم تنطل عليها، وبالتالي لابد من محاولة كسب ممثلي الشعب الجزائري، حتى لا تسقط الثورة في كفّ الشيوعية، وتصبح بالتالي خطرا يهدد مصالحها في منطقة المغرب العربي، ومن جهة أخرى كانت فرصة لجبهة التحرير الوطني من عرض الحقيقة التي قامت من أجلها الثورة الجزائرية والمتمثلة في تصفية الاستعمار كبند أساسي من بنود ميثاق الأمم المتحدة الذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية من الدول الأولى التي وضعت

بنوده ووافقت عليها في إطار منظمة الأمم المتحدة. [20]

إن خطورة الأوضاع وتأزمها بين إدارة الاستعمار الفرنسي والحكومة التونسية بسبب المواقف المتباينة حول القضية الجزائرية دفعت بالحكومة الفرنسية الاستعمارية إلى الاعتداء على السيادة التونسية بضرب أراضيها، حيث تعرضت قرية ساقية سيدي يوسف الحدودية إلى هجوم جوي كبير أسقط العديد من الشهداء الأبرياء، وكان ذلك في فبراير من عام 1958، [21] هذا الاعتداء الهمجي الفرنسي على السيادة التونسية، زاد من تيقن الولايات المتحدة الأمريكية في ضعف السياسة الفرنسية في مواجهة القضية الجزائرية وعجزها في

إيجاد حلول سلمية لها، من خلال اعتمادها على القوة العسكرية من جهة وسياسة الكرسي الشاغر في جلسات الأمم المتحدة من جهة ثانية. [22]

هذا التطور الخطير في العلاقات التونسية الفرنسية، خاصة بعد مجازر ساقية سيدي يوسف دفعت بالحكومة التونسية إلى المطالبة بردع الخطر الفرنسي من خلال تدخل الأمم المتحدة في حلّ المشكل الحدودي، وهذا ما سمح مرة أخرى للولايات المتحدة من تقديم مشروع عرف بالمساعي الحميدة للأنكا وساكسون، مع بريطانيا والذي أعلن عنه رسميا المكلف بقضايا شرق الأوسط، السيد جيمس رشارد، هذا المشروع الذي أرضى الرئيس التونسي

الحبيب بورقيبة وبالتالي تخلى عن فكرة تدويل المشكل الـحدودي [23].

وهذه المهمة الأنكلوساكسونية التي كانت تعني رسميا الأزمة الفرنسية - التونسية الخاصة بخرق الحدود. حافظت لفرنسا على حقوقها في الأراضي التونسية، دون أن تدوّل الأزمة حتى لا تكون هناك فرصة لتدويل القضية الجزائرية.

إن أوضاع المغرب العربي الداخلية وعلى وجه الخصوص القضية الجزائرية بتفاعلاتها دفعت مرة أخرى الولايات المتحدة الأمريكية إلى مناقشتها مع الحكومة التونسية، التي تلقت الضمانات الكافية من الحكومة الأمريكية من

أجل دعم حلّ تفاوضي، في وقت كانت الأوضاع الداخلية لفرنسا تمر بمرحلة صعبة جدا أمام عجز النظام الفرنسي الإستعماري في وضع حدّ للكفاح المسلح للشعب الجزائري ونضاله السياسي في المحافل الدولية [24] الذي استطاع إقناع العديد من الشعوب والحكومات بعدالة قضيته وتزايد مساندیها في قارات العالم.

إن الوضع الداخلي المتأزم الذي كانت تعيشه فرنسا، كان وراء اعتلاء الجنرال شارل ديغول إلى سدّة الحكم كمنقذ لفرنسا من ورطتها في الجزائر، وكان ذلك في أول جوان 1958 [25] على إثر

الانقلاب العسكري الذي قام به الجنرالات في 13 ماي 1958 [26]، ونظرا لسمعته بين الدول فقد حاول بسياسته تقزيم الثورة، والتقليل من الضغط الدولي على بلاده بسبب القضية الجزائرية. هذه المستجدات دفعت بحكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى دعم المبادرات الرامية إلى حلّ القضية الجزائرية إقليميا، معتمدة على تصريحات ديغول القائلة بإقامة حكم ذاتي للجزائر، وكذلك حق تقرير المصير [27]، وفي نفس الوقت لم تتوقف عن دعم النظام التونسي.

لقد أدى قبول ديغول عام 1961 بمبدأ المفاوضات مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى زيادة انفتاح حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على ممثليها عن طريق سفرائها في العديد من دول العالم وهذا ما حدث لسفيرها في العاصمة التونسية، الذي استقبل رسميا وفدا عن الحكومة المؤقتة، وكان ضمن الوفد كل من امحمد يزيد وعبد الحفيظ بوصوف، حيث تناول الطرفان مستقل العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة الجزائرية المستقلة مستقبلا وقد عمدت الحكومة الأمريكية على استمرارية اللقاءات بينها وبين ممثلي الحكومة المؤقتة. [28]

إن المواقف السياسية للولايات المتحدة الأمريكية المتذبذبة تجاه القضية الجزائرية لم تكن في صالح القضية بالدرجة الأولى لأن

الحكومة الأمريكية لم يكن من مصلحتها أن تستقل الجزائر عن فرنسا بقوة السلاح، لذلك تجلّى دعمها السياسي لفرنسا منذ بداية طرح القضية الجزائرية على منظمة الأمم المتحدة التي كان موقفها سلبيا لكونها كانت تحت الهيمنة الأمريكية، رغم قوة الاتحاد السوفياتي الذي التزم الحياد قصد كسب فرنسا إلى صفه في مواجهة غريمة الولايات المتحدة، والتي بدورها دعمت فرنسا دعما مطلقا ابتداء من أول

جلسة طرحت فيها القضية الجزائرية، وكان ذلك عام 1955، [29] هذه السنة التي شهدت التهديدات الأمريكية ضد أية محاولة تهدف إلى تدويل القضية الجزائرية، لكن هذا الموقف الصارم ضد القضية الجزائرية تحوّل مع نهاية عام 1957 إلى التهديد بالتخلي عن دعم فرنسا إذا ما لم تغير سياستها، وهذا الموقف عبّر عنه آنذاك رئيس الدبلوماسية الأمريكية كابوت لودج CABOT LODGE، فبعد أن دعّم سابقا مواقف فرنسا لدى اللجنة السياسية للجمعية العامة للأمم المتحدة ضد تدويل القضية الجزائرية صرّح عام 1959 بعدم التصويت ضد قرارات الكتلة الأفروآسوية داخل الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الجزائرية [30].

وعلى الرغم من التحذيرات الصارمة التي أصدرتها الحكومة الأمريكية لفرنسا، إلا أنها تراجعت عن سياستها المعارضة لفرنسا

تجاه القضية الجزائرية وأعلنت عن دعمها للموقف الفرنسي خلال انعقاد جلسات الأمم المتحدة [31]، والظاهر أن هذا التراجع كان نابعا من ضرورة تقديم الدعم السياسي لفرنسا لتبقى كقوة فاعلة في صدّ أي توسع شيوعي في أوروبا، وكذلك حتى لا يتم تدويل القضية الجزائرية ومنع أية محاولة تصب في هذا المنحى، وهذا ما حدث فعلا في ربيع عام 1960 حيث أكدت السياسة الأمريكية على موقفها

المؤيد للسياسة الفرنسية في الجزائر من خلال معارضتها المطلقة لمحاولات الكتلة الآفروآسيوية في منابر الأمم المتحدة الرامية إلى تدويل القضية الجزائرية. [32]

لقد استمرت المشاورات بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة الاحتلال الفرنسي عبر مراحل تطور القضية الجزائرية، والتي احتلت حيّزا كبيرا وأخذت قسطا وافرا من اهتمام الحكومتين كذلك، بداية من الزيارة الرسمية التي قام بها آنذاك رئيس الحكومة الفرنسية ماندیس فرانس إلى واشنطن وطلب فيها من السلطات الأمريكية أن تلعب دورها في الضغط على الحكومات العربية لإيقاف دعمها للقضية الجزائرية، [33] وهذا ما أفضى طابع التكثيف في العلاقات بين الدولتين ابتداء من ربيع عام 1956، حيث كانت فرنسا ترغب في الحصول على دعم قوي من طرف الولايات المتحدة في منظمة الأمم المتحدة، بعد أن قام رئيس

حكومة الاحتلال الفرنسي وبعض أعضاء حكومته، بعرض مطالبهم حول القضية الجزائرية على حكومة واشنطن. (34)

لقد كان هدف فرنسا من هذه المحاولات ربط مصير الجزائر بمصير الكتلة الغربية بزعامة الولايات الأمريكية، وهذا يُجبرها إنهاء تقديم دعمها الحربي لفرنسا، الذي يدخل في إطار الواجبات الملزمة على للولايات المتحدة تجاه حليفتها فرنسا، وقد تسنى لها هذا الدعم ما بين 1955 و 1956، ورغم الدعم المادي والمعنوي المقدم من طرف حكومة واشنطن لفرنسا، لم يمنعها من

توجيه انتقادات غير رسمية للمبادرات الفرنسية التي لم تكن إلا لذرّ الرماد في العيون، وهي الانتقادات التي وجهت خلال عامي 1957 و1958. (35)

مع انخفاض حدّة الضغط الأمريكي على القضية الجزائرية، بدأت حكومة واشنطن تقف على مَوَاطن الضعف المتنامي في حكومة الجمهورية الرابعة عامي 1957 و 1958، مما دفعها إلى مراقبة الأوضاع الداخلية لفرنسا والقضية الجزائرية بصورة مباشرة دون أن تتسرع في اتخاذ أي قرار قد ينعكس سلبا على مصالحها في المنطقة، وهذا ما ميز ربيع عام 1958، ففي الوقت الذي قامت فيه حكومة باريس بتغيير نية المحاور الأمريكي السيد مارفي لحضور إحدى جلسات الجمعية الوطنية الفرنسية، أكد الرئيس

الأمريكي إيزنهاور على ضرورة العودة إلى السلم في إفريقيا الشمالية لارتباط مصالح بلاده بالمنطقة، وهذا ما أكدته الرسالة التي أرسلها إلى رئيس الحكومة الفرنسية في أوج أزمتها السياسية الداخلية آنذاك، [36] وهو نفس التوجه الذي عبّر عنه أيضا السيد دلاس DULLES، في إحدى التجمعات الشعبية الأمريكية في سيتل SEATTLE وواشنطن WASHINGTON حيث أكد بدوره أن عام 1958 سيكون آخر عام للحرب في الجزائر، وأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تغير نيتها في طرح القضية الجزائرية أمام منظمة الأمم المتحدة، حسب ما تمليه الاعتبارات القانونية. [37]

هذه التصريحات الصادرة عن حكومة واشنطن أثرت بشكل مباشر على الحكومة الفرنسية آنذاك التي كانت تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية بمثابة المدافع عن طروحاتها سياسيا في أكبر منظمة دولية، والممول الرئيسي لها عسكريا، وبقيت تداعيات هذه السياسة الأمريكية الجديدة إلى ما بعد وصول الجنرال ديغول إلى سدّة الحكم، وأصبحت القضايا ذات الأولوية في صميم المشاورات التي قامت بها حكومة باريس مع حكومة واشنطن، وفي هذا الصدد قام الرئيس الفرنسي شارل ديغول بإعلام الرئيس الأمريكي شخصيا بمبادراته في 16 سبتمبر من عام 1959، والمتعلقة باعتراف الرئيس الفرنسي بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم. [38]

إن رفض الولايات المتحدة الأمريكية دعم المواقف الفرنسية تجاه القضية الجزائرية في منظمة الأمم المتحدة عام 1959، قلّص إلى حدّ كبير المشاورات بين الحكومتين حول نفس المسألة، ومن جهة أخرى لم تستطع فرنسا وضع حدّ للسياسة الأمريكية الجديدة التي بإمكانها أن تقلص حظوظ فرنسا في جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي الذي تنتمي إليه الدولتان.(39)

هذه المستجدات من شأنها أن تؤثر على العلاقات بين الطرفين العضوين في الحلف الأطلسي بين قوة عظمى مهيمنة وهي الو

وشريك مميز هي فرنسا، وبالتالي فإن ما اكتسبته فرنسا في المنظمة الدولية من تأييد بعض الدول التي تدور في فلك الولايات المتحدة الأمريكية يعود لهذه الأخيرة بالدرجة الأولى، وقد أصبحت هذه المكانة التي احتلتها فرنسا معرضة للانهيار إذا ما أقدمت حكومة واشنطن على رفع ضمانها عن فرنسا داخل المنظمة الدولية.

إن الموقف الرسمي الأمريكي وفرّ لفرنسا إمكانية حلّ القضية الجزائرية بالطرق السلمية، وهذا حتى يتسنى للدول المجاورة للجزائر، والتي كانت ترى فيها حكومة واشنطن أنها دول حليفة وهي تونس والمغرب الأقصى، وبالتالي فإنه لابد من

استتباب الاستقرار في هاتين الدولتين إذا ما بادرت فرنسا إلى الاعتماد على الحلول السلمية وليس العسكرية، وعلى هذا الأساس فإن أصحاب القرار في السياسة الأمريكية كانوا يرون أنه على فرنسا تقديم تنازلات، ولو تطلب ذلك الضغط عليها، حفاظا على مصالحها ومصالح الغرب في المنطقة. (40)

إن معارضة الولايات المتحدة لكل المحاولات الرامية إلى تدويل القضية الجزائرية كان من جانب آخر، عندما تركت حكومة واشنطن هامشا محدودا لفرنسا للمناورة تجاه القضية الجزائرية، وحتى في مضايقتها للثورة في الداخل، حيث منعتها من الضغط على الرأي العام الدولي المساند للقضية الجزائرية

ومواجهة نشاط جبهة التحرير الوطني الجزائرية في الخارج، وكذلك منعها من توجيه ضربات عسكرية للقواعد الخلفية المتمركزة في الخارج وعلى وجه التحديد في كل تونس والمغرب الأقصى، (41) وبذلك تكون الولايات المتحدة الأمريكية تركت المسألة الجزائرية مفتوحة، مما أدى بهذا الموقف إلى عدم إمكانية فرنسا من فرض حلول فرنسية محضة دون إشراك جبهة التحرير الوطني الجزائرية الممثل الشرعي والوحيد آنذاك للشعب الجزائري في كفاحه المسلح ونضاله السياسي، (42) من أجل استرجاع الاستقلال المغتصب عام 1830.

لقد أكد موقف الولايات المتحدة لفرنسا تجاه القضية

الجزائرية أنه حان لهذه الأخيرة أن تفكر في وضع الجزائر ما بعد الاستعمار، مادامت المسألة مسألة تصفية استعمار، وبالتالي فإنه من مصلحة الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، أن تتصرف فرنسا على الشكل الذي فعلته في القطرين الشقيقين تونس والمغرب الأقصى في العمل على إرساء نظام يخدم مصلحة الرأسمالية بالدرجة الأولى في جزائر ما بعد مرحلة الاستعمار. (43)

هذا الموقف الأمريكي كان وراء الزيارة التي قام بها الرئيس الفرنسي شارل ديغول لواشنطن عام 1960، التي أكد خلالها على أخذ انشغالات الأمريكيين بعين الاعتبار، حيث أقر رسميا إلغاء حق المتابعة العسكرية للمجاهدين الجزائريين في المناطق الحدودية لجيران الجزائر، كما أعطى الرئيس الفرنسي للأمريكيين كذلك ضمانات تخص القضية الجزائرية. (44) وهذا ما لم يرض القادة العسكريين الفرنسيين وعلى رأسهم قائد القوات الفرنسية في الجزائر الجنرال شال صاحب المشروع المنسوب إليه، وكذلك الخط الجهنمي المعروف بخط شال حيث تمت إقالته من على رأس القيادة، وهذا قبل توجه الرئيس الفرنسي إلى واشنطن. (45)

ومما لاشك فيه فإن موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الجزائرية لم يكن في صالحها رغم معارضته للسياسة المطبقة من طرف حكومة باريس، وحتى الخطاب السياسي

الأمريكي وإن جاء مداهنا للقضية الجزائرية إلا أنه في الأصل جاء ليخدم المصلحة الأمريكية في المنطقة، فالسيناتور الديمقراطي جون كنيدي، الذي كان عضوا في لجنة الشؤون الخارجية، ألقى في جويلية من عام 1957 خطابا أمام أعضاء الكونغرس الأمريكي حول مواقف بلاده من قضايا تصفية الاستعمار والتحرر في العالم، ولكنه ما إن تولى الحكم عام 1961 إلى غاية 1963 حتى تغير خطابه الحماسي وأصبح يتماشى طبقا لمصالح بلاده بالدرجة الأولى. ومما جاء في خطابه مايلي:

" إن جميع المواقف التي اتخذها ممثلونا في واشنطن أو في باريس وحتى في منظمة الأمم المتحدة هي مواقف مؤلمة...، فنحن بدلا من أن نبحث عن وسيلة لوقف القتال، تركنا الفرنسيين أحرارا يستعملون ضد الثوار الجزائريين العتاد العسكري الأمريكي وبالتحديد طائرات الهيلكوبتر، وبدلا من أن نعترف بأن القضية الجزائرية ما تزال مشكلة عويصة وخطيرة في منطقة الشمال

الإفريقي، رحنا نعطي ثقتنا الكاملة لفرنسا لحل القضية، حتى أن سفيرنا في باريس يفتخر بأن الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد فرنسا باستمرار عندما تعرض القضية الجزائرية على المنظمة الدولية، وعليه فإنه يجب علينا أن نعمل على أن نكون في مقدمة الأمم التي لها شرف تسيير القضايا العالمية، وأن نقيم الدليل على وفائنا بمبادئ وثيقة الاستقلال الوطني وأن نجلب احترام

أولئك الذين يتهموننا بأننا نؤيد الاستعمار...". [46]

هذه الخطابات الأمريكية الرنانة وإن حاولت جبهة التحرير الوطني استغلالها لصالح القضية الجزائرية دبلوماسيا، إلا أنها تدخل ضمن الصراع الحزبي بين الديمقراطيين والجمهوريين داخل الولايات المتحدة الأمريكية، فما إن وصل جون كيندي إلى كرسي الرئاسة في واشنطن، حتى تبيّن وأن السياسة العامة لواشنطن لا تتغير رغم تغير الأحزاب، ففي عهده كان الرفض الأمريكي لطرح القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، واعتبرت واشنطن أنها قضية داخلية تخص فرنسا وحدها وهي الوحيدة المخولة لإيجاد حلّ سلمي لها.[47] ورغم محاولات ديغول إبعاد هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية عن بلاده من خلال طرحه شعار أوروبا للأوروبيين، ومن ثم التأثير على دورها الريادي [48] إلا أن واشنطن لم تتأثر بذلك بل عمدت إلى الوفاء بالتزاماتها تجاه حليفتها

فرنسا، رغم إطلاعها على سير الأحداث العسكرية داخل الأراضي الجزائرية وعلى وجه الخصوص الانتصارات المتوالية للقضية الجزائرية والانكسارات المتلاحقة للحكومة الفرنسية،[49] وعلى هذا الأساس تحركت الحكومة الأمريكية قبل أن تفلت منها الأمور إذا ما اتسعت رقعة المد الثوري الجزائري بين شعوب المغرب العربي، والذي من شأنه أن يؤثر سلبا على

مصالحها في المنطقة وقد يؤدي ذلك إلى فقدنها لقواعدها العسكرية في ليبيا. [50]

هذه الأوضاع دفعت حكومة واشنطن إلى التحرك في المنطقة، حيث قامت بتوجيه دعوة للرئيس التونسي الحبيب بورقيبة من لدن الرئيس إيزنهاور توجت بمفاوضات بين الطرفين، كانت القضية الجزائرية ضمن أولوياتها، وتم الاتفاق بين الطرفين بتقديم مساعدات عاجلة لتونس مقابل إقناع بورقيبة لجبهة التحرير الوطني في التخلي عن الكفاح المسلح والعودة إلى الحلول السلمية مع فرنسا [51].

وبناءا على أوامر الرئيس الأمريكي إيزنهاور، بادر الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة إلى إجراء اتصالات مع القيادة السياسية في كل من المغرب الأقصى وليبيا وكذلك مع جبهة التحرير الوطني الجزائرية، عارضا عليهم المشروع الأمريكي الرامي إلى إقامة حلف جديد يضم دول المغرب العربي

المستقلة بالإضافة إلى كل من فرنسا وإسبانيا وإيطاليا برعاية أنكلوساكسونية. وهذا الحلف يدخل ضمن الأحلاف الإقليمية التي يرعاها الحلف الأطلس بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تم اختيار اسم لهذا الحلف وهو حلف غربي البحر المتوسط، [52] لكن المشروع قوبل بمشروع شعبي هو مساندة الثورة الجزائرية ونصرة القضية الجزائرية العادلة.

إن فشل مشروع حلف غربي البحر الأبيض المتوسط، لم يثن من عزيمة خادم المصالح الأمريكية في المنطقة الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، حيث اقترح مرة ثانية على جبهة التحرير الوطني الجزائرية بتونس وقف إطلاق النار، ليتم تشكيل حكومة جزائرية فيما بعد تدير الشؤون الداخلية للشعب الجزائري وتدخل في إطار اتحاد مع فرنسا، ليتسنى لها فيما بعد الدخول في حلف مع فرنسا بمشاركة دول المغرب العربي الأخرى، [53] وقد جعل من مبادرة بلاده في قبول مبدء الحكم الذاتي نموذجا، طلب من الجزائريين تطبيقه، لكن جبهة التحرير الوطني رفضت هذه المبادرات [54] لتجد المشاريع الأمريكية الهدامة كلها نفس المصير وهو الفشل الذريع.

وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية اعتمدت طرق الضغط على الكيانات العربية لحيادها تجاه القضية الجزائرية فإنها لم تفلح في غالب الأحيان

وهذا ما أثر سلبا على مكانة فرنسا سياسيا، ومن مبادرات الولايات المتحدة لتبييض سمعة حليفتها فرنسا، اللقاء الذي عقده كاتب الدولة الأمريكي مع السفير السوري في واشنطن السيد فريد زين الدين، عبّر له عن انطباعات حكومته الطيبة عن حسن نوايا فرنسا في شمال إفريقيا. [55]

- **الموقف العسكري :**

إذا كان موقف الولايات المتحدة الأمريكية السياسي يتطلب منها الحنكة والمراوغة في تعاملها مع فرنسا خوفا على مصالحها الاقتصادية بالدرجة الأولى، وكذلك في الحفاظ على ما حققته في منطقة الشمال الإفريقي من انتصارات سياسة على حساب الاتحاد السوفياتي في إطار الحرب الباردة بين الكتلتين الشيوعية والرأسمالية في العالم، فإن الوجه الثاني لهذا الموقف وهو الجانب العسكري، كان عكس ذلك تماما حيث عانت الثورة الجزائرية من الدعم العسكري المتواصل الذي كانت تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية لفرنسا ابتداء من عام 1955، حيث استلمت حكومة باريس في مواجهتها للثورة، دفعات من طائرات الهيلوكبتر، وقد استمر هذا الدعم إلى غاية عام 1958، مما سمح بتوسيع الأسطول الفرنسي في هذا النوع من الطائرات التي كانت تستعملها في الأراضي الوعرة كالجبال والأودية ضد المجاهدين، وقد قارب هذا الأسطول 250 وحدة منها 204 من الولايات المتحدة الأمريكية.(56)

كذلك بالنسبة للطائرات المقنبلة، دعمت فرنسا قوتها الجوية بتكنولوجيا أمريكية متطورة، وبالتالي فإن تحليل وضعية العتاد الحربي الجوي الفرنسي في الجزائر يبين بأن ثلاثة أرباع ¾ الطائرات المستعملة ضد الثورة الجزائرية عام 1957 طائرات أمريكية الصنع، وهذا ما أكده فيما بعد الجنرال ديغول باعتباره

القائد الأعلى للقوات الفرنسية في تصريحاته حول الدعم العسكري الأمريكي لفرنسا وكذلك مسؤولو سلاح الجو الفرنسي الذين بدورهم أكدوا على هذا الجانب، مركزين على المشاكل التي كانت تواجههم في الحصول على العتاد الحربي من الولايات المتحدة الأمريكية، مما اضطرهم إلى التعامل مع أطراف أمريكية فاعلة أخرى لتغطية العجز العسكري الذي عانت منه فرنسا جراء حربها الإجرامية ضد الشعب الجزائري، [57] والظاهر أن تمسك الولايات المتحدة الأمريكية في دعمها لفرنسا لم يكن وليد الساعة إنما ظهر في حرب الهند الصينية ليبرز أكثر مع الثورة الجزائرية ففي عام 1952 وصلت المساعدات إلى 1520 مليون فرنك منها 1070 مليون مساعدات اقتصادية والباقي خصص للدعم العسكري. وفي عام 1953 ارتفعت المساعدات إلى 1950 مليون فرنك منها 1030 مليون فرنك كمساعدات الاقتصادية والباقي مساعدات عسكرية، وفي عام 1954 ارتفعت المساعدات مرة أخرى إلى 2730 مليون فرنك منها 1090 مليون فرنك للدعم العسكري، والباقي وزع على شكل مساعدات متنوعة، وفي عام 1955 وصلت هذه المساعدات إلى 2060 مليون فرنك منها 1200 مليون فرنك للدعم العسكري، والمبلغ المتبقي للمساعدات الأخرى لكن ابتداء من عام 1956 بدأت هذه المساعدات في الانخفاض حيث وصلت في

نفس العام إلى 980 مليون فرنك، منها 310 مليون فرنك للدعم الاقتصادي. أما الباقي فكان موجها إلى الدعم العسكري، وفي عام 1957 انخفضت المساعدات إلى 480 مليون فرنك منها 190 للمساعدات الاقتصادية. (58)

وهذا ما أدى إلى تسجيل عجز كبير في الميزانية العامة للحكومة الفرنسية، مما زاد في ارتفاع ديونها بسبب حربها على الشعب الجزائري. فالولايات المتحدة الأمريكية عام 1959 وصلت ديونها على فرنسا إلى 1585.4 مليون فرنك، ثم في عام 1960 كانت 1466.7 مليون فرنك. وفي عام 1961 وصلت إلى 1392.7 مليون فرنك، وهي المرحلة التي عرفت فيها المنطقة انخفاضا في العمليات العسكرية بين الطرفين الجزائري والفرنسي بسبب دخولهما في مفاوضات رسمية، كانت حكومة الاستعمار الفرنسي في السابق ترفضها جملة وتفصيلا. (59)

إن الأرقام المسجلة تدل على تسلسل انخفاض المساعدات الأمريكية لحكومة باريس التي ما فتأت أن خرجت من حربها في الهند الصينية وما كلفها ذلك من خسائر مادية وبشرية، أثقلت من جهة أخرى كاهل حلفائها وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية لتدخل في حرب أكثر ضراوة وتكلفة من سابقتها وهي حرب فرنسا في الجزائر، وقد انعكس ذلك سلبا على الأوضاع الداخلية لفرنسا رغم المساعدات اللامحدودة والتي كانت تتلقاها

سواء من

صندوق النقد الدولي أو الاتحاد الأوروبي والتي كانت كلها إلى جانب ما كان يصلها من حكومة واشنطن، تصب في حربها على الجزائر.[60]

وعلى الرغم من كل ما قدمته الولايات المتحدة الأمريكية من دعم مادي ومعنوي إلا أنها لم تسلم من انتقادات بعض التيارات السياسية الفرنسية آنذاك، وعلى رأسها دعاة الجزائر الفرنسية الذين صبّوا جام غضبهم على حلفاء فرنسا بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية واصفين إياهم بالضعف والخوف من دعمهم لفرنسا ضد الثورة الجزائرية، [61] كما وصل بهم الحدّ إلى اتهامهم بالتآمر على فرنسا وممتلكاتها في الجزائر، وكانت حكومة واشنطن هي المستهدفة في هذه الحملة، لكونها أعابت على فرنسا استسلامها في الهند الصينية رغم دعم الغرب لها، وهي اليوم مستاءة من سياسة فرنسا في الجزائر [62] بحيث لم تصل إلى نتيجة إيجابية في ضم الجزائر إلى المعسكر الغربي على غرار ما حصل في تونس والمغرب الأقصى، وهذا الموقف الأمريكي هو الذي جرح الحسّ الوطني الفرنسي، فكان ردّ الفعل على النحو الذي ذكرناه سابقا، ومع ذلك

فإن الإدارة الأمريكية أرادت من فرنسا أن تأخذ الدرس من حرب

الهند الصينية، حتى لا تفلت الأمور في الشمال الإفريقي وأن تقوم فرنسا نفسها بحلّ المشكل الجزائري بالطرق السلمية التي تمكنها من إرغام الجزائر على أن تسير في دائرة الغرب، وتبتعد عن الهيمنة الشيوعية، وأول الحلول في نظر الولايات المتحدة الأمريكية هو الإسراع في مساعدة الجزائر اقتصاديا في إطار التعاون الذي سبق وأن طرحه مارشال، وكذلك من خلال التعامل السياسي مع القضية الجزائرية بجدية في إطار تصفية الاستعمار، بإمكان المعسكر الغربي خلق تعاون وثيق مع الجزائر المستقلة، ومن ثم تكون الأرضية خصبة في تأسيس دول شمال إفريقيا بنظام رأسمالي، تكون هي الأخرى عبارة عن حاجز منيع لتسرب الشيوعية إلى إفريقيا من بوابة البحر الأبيض المتوسط، (63) على الرغم من أن هذا الإجراء له انعكاسات خطيرة على النظام الاستعماري الفرنسي الذي نادت أبواقه في باريس بضرورة إبقائه، ومن ثم إبقاء الجزائر مستعمرة لفرنسا دون غيرها.

لقد استطاعت القضية الجزائرية كشف الوجه الحقيقي للحرب الباردة بين القوتين العظميين اللتين كانتا تسعيان للهيمنة على الشعوب المغلوبة على أمرها, والسعي كذلك وراء جر الشعوب الطامحة للاستقلال وراء ايديولوجياتها ,لذلك فإن القضية الجزائرية كانت إحدى حلقات هذا الصراع الأيديولوجي, فالاتحاد السوفييتي راهن على فرنسا الاشتراكية لكسر شوكة الولايات

المتحدة الأمريكية في أوروبا الغربية, وبقي منتهجا سياسة سلبية تجاه القضية الجزائرية إلى بداية الستينيات من القرن العشرين عندما أحس فعلا بارتباط فرنسا بالحلف الأطلسي وفشل ديغول في إبعاد فرنسا عن الهيمنة الأمريكية ,مما دفعه إلى العودة مجددا إلى أغانيه القديمة حول فكرة دعم حركات التحرر، ومنها بطبيعة الحال الجزائر, وذلك حتى لا تنفرد الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة المغرب العربي البوابة الأساسية للقارة الأفريقية بعد أن استطاعت التأثير على كل من الحكومتين المغربية والتونسية.

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ,فقد كان موقفها منذ تبلور القضية الجزائرية عام 1954 يصب في اتجاه واحد لكنه ذو وجهين , الأول تمثل في دعمها المطلق لفرنسا على اعتبارها حليفا طبيعيا لا يمكن الاستغناء عنه وتجسد ذلك ميدانيا في الدعم العسكري حتى لا تضعف فرنسا وتسهل الأمور على الاتحاد السوفييتي في إيجاد منفذ له لبسط أيديولوجيته على القارة السمراء وبالتالي يزحزح وجود الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة من خلال إزاحة الأنظمة الموالية لها وهذا ما كانت تخشاه فعلا ,أما الوجه الثاني فقد تمثل في محاولة الولايات المتحدة الأمريكية تبني القضية الجزائرية ,وقد بدأت مؤشرات هذه المحاولة في الخطاب

الذي ألقاه السيناتور الديموقراطي جون كندي عام 1957 حول القضية الجزائرية لتتوالي تحولات السياسة الأمريكية طبقا لما تمليه مصلحتها في المنطقة ,حيث وبخت فرنسا على عدوانها على ساقية سيدي يوسف الحدودية ,وزودت تونس بالأسلحة بعد رفض فرنسا القيام بذلك, كما حثت ملك المغرب الأقصى والرئيس التونسي الحبيب بورقيبة على خلق حلف في منطقة الشمال الإفريقي يضم كلا من تونس والمغرب الأقصى والجزائر يكون طبعا تحت هيمنتها.

هذه الصورة القاتمة التي كانت عليها مواقف الدولتين العظميين تجاه القضية الجزائرية هي التي جعلت من هذه القضية حلقة هامة وأساسية من الحرب الباردة التي عرفها العالم آنذاك.

موقف الاتحاد السوفياتي

انتهت الحرب العالمية الثانية عام 1945 ,ونتج عنها عدة تغيرات جذرية على الساحة الدولية أثرت بشكل مباشر على شعوب العالم ، حيث كان التنافس قويا بين الكتلتين، فكان الاتحاد السوفياتي يمثل النظام الشيوعي الدي يدافع عن المبادئ الماركسية ، واستطاع إقناع شعوب أخرى بالأيديولوجية الشيوعية ، معتمدا في دلك على ماحققته ثورة أكتوبر

الاشتراكية، من مكتسبات ,خاصة وأنها حاولت تنبيه العرب بالدرجة الأولى إلى المخاطر الناجمة عن معاهدة سايكس – بيكو السرية المبرمة بين فرنسا وبريطانيا,لكونهما أصبحتا خلال الحرب العالمية الثانية من حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية الأساسيين.

إن النهج الدي انتهجه الاتحاد السوفياتي سمح له بالخروج من الحرب وهو الأقوى سياسياً ومعنوياً, لكونه مساندا للحركات التحررية التي ظهرت ضد الاستعمار الغربي آنداك ولديه أقوى جيش هو الجيش الأحمر.(64)

ونتيجة لهذه الحرب كذلك اعتنقت عدّة أنظمة حكومية النظام الاشتراكي ,كان من أهمها الصين الشعبية بقيادة الزعيم ماوتسي تونغ, والفيتنام الشمالية, وكوريا الشمالية، هذه الوضعية الدولية الجديدة سمحت بظهور حركات التحرر الوطنية في العديد من شعوب آسيا وإفريقيا, وبالتدريج تمكن الاتحاد السوفياتي من إقامة علاقات ديبلوماسية مع الدول الاشتراكية اعتماداً على تعليمات لينين القائلة بضرورة "الانتباه الكبير لمصالح مختلف الأمم ...".(65)

وكانت البداية مع يوغوسلافيا ما بين 1948-1949م، وصولا عند الدول الإفريقية والأسيوية التي تحصلت على استقلالها حديثاً، حيث لقيت هذه الشعوب المتحررة تأييداً من الاتحاد السوفياتي

الذي بادر إلى دعمها اقتصادياً، حتى لاترتمي مرة أخرى في أحضان الغرب، ومن جهة أخرى أعلن تأييده المطلق لمطالب هذه الشعوب في كل المؤتمرات الدولية منها والإقليمية وكان هدفه في ذلك هو الحد من السيطرة الرأسمالية الاستعمارية من جهة ، ومن جهة أخرى إثباته لدول العالم أنه يطبق سياسة التعايش السلمي، ويدعو الدول الكبرى إلى إيجاد حلول للمشاكل الدولية العويصة المتنازع عنها، وتبعاً

لتوصيات المؤتمر الثالث والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي المتعلقة بمواجهة القوى الغربية المعادية للشيوعية ، اتخذت حكومة الاتحاد السوفياتي عدة إجراءات عملية ضد التوسع الرأسمالي ,وكانت البداية هي محاولة مساعدة بعض الشعوب العربية من ضمنها الشعب الجزائري الذي عانى من تسلط الاستعمار الفرنسي.(66) الذي لم يستطع إخضاع الشعب الجزائري، ومحو قضيته العادلة ,ومنذ البداية وقف الاتحاد السوفياتي مع الحل العادل للمسألة الجزائرية، لكن دون إغضاب فرنسا, وكانت الحكومة السوفياتية ترى أن الوضع في الجزائر مسألة ذات أهمية دولية يجب تسويتها، هذا ما جعل سياسة الاتحاد السوفياتي تتغير فيما بعد ,وأصبحت موجهة إلى المساعدة الشاملة للنضال التحرري للقضاء على النظام الاستعماري.(67)

الدعم المعنوي :

كان موقف الاتحاد السوفياتي من الثورة الجزائرية موقفا غير مساند لها بل مدعماً لفرنسا ولسياستها في الجزائر وأكّدت أن الجزائر جزء لا يتجزأ من الوطن الأم فرنسا، ولا يحق لأي دولة التدخل فيها، وقد صرح خروتشوف في 1956م :"أنه لا يمكن التدخل في شؤون شعوب الاتحاد الفرنسي".[68] ومن خلال هذا التصريح نجد أن الحكومة السوفياتية تريد أن تتدخل رغم تعقيد الأمور، لكنها تريد من جهة أخرى حل القضية بطريقة سلمية، وفي بيان

مشترك بين الاتحاد السوفياتي وفرنسا أكّد بولغانين خلاله على أحقية فرنسا في حل المشكل الجزائر ي , حسب ما أوردته جريدة لوموند التي اعتبرت هذا التصريح أنه رسمي[69].

فلا غرابة أن لأطراف عالم الشمال مصالح مشتركة رغم تنافسهم وصراعهم، فهناك دائماً توافقات خاصة عند تعاملهم مع دول الجنوب وبالأخص العالم الإسلامي، ومع هذا فإن موقف الاتحاد السوفياتي تغير تدريجياً حسب ما تمليه الضرورة ووفقاً للأحداث الدولية.[70]

إن مناهضة الاستعمار هي أحد المبادئ الأساسية للمذهب الشيوعي، لذلك كانت حكومة الاتحاد السوفياتي من بين الحكومات التي أيدت مبدأ كفاح الشعوب، من بينها كفاح

الشعب الجزائري للتحرر ونيل الاستقلال، هذا وقد ظهر في سكوت الصحافة السوفياتية في التطرق للقضية الجزائرية أثناء زيارة رئيس الحكومة الفرنسي "غي موللي" و رئيس الدبلوماسية "بينو" إلى موسكو في شهر ماي 1956, حيث صرح خروتشوف لجريدة لوموند قائلاً "إننا متيقنون أن القضية الجزائرية معقدة وستحل بطرق سلمية"[71].

كما ظهر البلاغ المشترك في موسكو بين فرنسا والاتحاد السوفياتي في 21 ماي 1956 ومما جاء فيه أن السوفيات يأملون في أن تحل القضية الجزائرية
حلاً عقلانياً ,وهذا يعكس التأييد السوفياتي المبدئي لكفاح الشعب الجزائري.[72]

وقد نتج عن زيارة رئيس الحكومة الفرنسية ووزير خارجيته إلى موسكو في ماي 1956 أنه لم يود أكثر من الحصول على استمرار الاتحاد السوفياتي في موقفه, وهذا ما كشفت عنه جريدة لوموند كعادتها,عندما أشارت إلى أنه ليس من السهل أن ينتظر الفرنسيون من السوفيات أن لا يكونوا مؤيدين للثوار في الشمال الإفريقي، وبرهن الماريشال خروتشوف عن هذه الحقيقة لسفراء الدول العربية، ولئن كانت فرنسا لا تستطيع أن تطلب من السوفيات التخلي عن الشيوعية فإنها تستطيع أن تطلب منهم عدم تأييد أعدائها ويرجع هذا الموقف إلى عدّة عوامل منها :

- أن الحكومة الاشتراكية الفرنسية تريد إعطاء استقلالية لعلاقاتها مع أمريكا.
- محاولة استمالة الحزب الشيوعي للحزب الاشتراكي من أجل تكوين جبهة شعبية.
- خوف الاتحاد السوفياتي من أمريكا أن تحل محل فرنسا إن طردت من الجزائر.(73)

كما أكد خروتشوف عن موقف بلاده عام 1957 في هيئة الأمم المتحدة, بأنه يشعر أن الوقت قد حان لمناقشة الأوضاع الجارية في الجزائر، لأن القضية الجزائرية أثارت القلق، لكونها أصبحت قضية دولية هامة وخطيرة.(74)

وفي الدورة الثالثة عشر لهيئة الأمم المتحدة طالب الاتحاد السوفياتي في مجلس الأمن بأن تدرج القضية الجزائرية في جدول أعمالها، وأن تنظر في الحرب المدمرة في الجزائر.(75)

أما على الصعيد الجماهري فقد انعقدفي العاصمة موسكو تجمع كبير ضم الاتحادات الطلابية, ألقيت خلاله الخطابات المؤيدة للقضية الجزائرية ، وأعربت الوفود المشاركة عن استنكارها للحرب التي تخوضها فرنساضد الشعب الجزائري، وهو المنحى الذي أكده تصريح الرئيس السوفياتي صحيفة لوموند الفرنسية بأن السياسة الفرنسية في

الجزائر غير واضحة بالنسبة للاتحاد السوفياتي وأن القادة الفرنسيون انتهجوا سياسة مدمرة في الجزائر، سوف تخسر فيها بلادهم الحرب مثلما حدث في الهند الصينية، مضيفا بأن الاتحاد السوفياتي مع حل صحيح للقضية الجزائرية، وحل من شأنه أن يحقق للشعب الجزائري حقه في الاستقلال، وهو موقف رسمي علني من طرف دولة عظمى لها وزنها السياسي والعسكري.(76)

هذه المتغيرات دفعت في السابق بالاتحاد السوفياتي إلى دعم الطروحات فرنسا ,وهي نفسها التي كانت وراء تغيير هذا الموقف ,وهي الظروف الدولية الجديدة للعلاقات بين فرنسا وأمريكا.(77)

وعليه تغيرت السياسة السوفياتية وبدأت تمد إعانتها لبعض الدول العربية ,مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى محاولة تدارك الأوضاع مع حليفتها فرنسا، وبهذا تبين التطور السوفياتي في فهم القضايا العربية والشمال الإفريقي، ومراعياً مطالب الأمم الحديثة الاستقلال وبقدر ما كانت إعانات الاتحاد السوفياتي الاقتصادية لبعض الدول العربية, بقدر ما كان دعم الولايات المتحدة لحليفتها الأطلسية كبيرا في حربها ضد الشعب الجزائري، وهذا ما جعل مختلف الحكومات تحدد سياساتها إزاء القضية الجزائرية، وهو ما دفع بالسفير السوفياتي فينو غرادون القيام بزيارة إلى باريس في17 فيفري 1958م اجتمع خلالها مع وزير الخارجية الفرنسية عبّر له عن اهتمام حكومته

بضرورة إقرار السلم في منطقة الشمال الإفريقي، وهذا ما دفع بالصحافة الغربية إلى إثارة ضجة حول المسعى السوفياتي ,مركزة مقالاتها على طموحات الشيوعية في منطقة شمال إفريقيا.(78)

والسؤال المطروح : هل استقلال الجزائر يدخل ضمن اهتمام الاتحاد السوفياتي ؟

ولئن كان ذلك صحيحاً فإن الشعب الجزائري لا يسعه إلاّ أن يبدي رغبته بأن يرى حكومات الاتحاد السوفياتي والديموقراطيات الشعبية تهتم اهتماماً إيجابياً بالحرب التي تقودها فرنسا بدعم من الأنظمة الرأسمالية الغربية ضد شعوب المغرب العربي.(79)

وفي رسالة مفتوحة وجهها الرئيس خروتشوف إلى الفيلسوف البريطاني الشهير "برتران راسل" تعرض فيها إلى حرب الجزائر وإلى تحرر الشعوب

المضطهدة حيث قال :"إن الحرب الاستعمارية تدور رحاها بالجزائر منذ عدّة أعوام وقد سببت خسائر كبيرة".(80)

وتساءل خروتشوف : هل من واجب إسناد مسؤوليتها إلى الشيوعيين ؟ مادامت الحرب قد سنها ممثلو الرأسمالية الفرنسية الذين يرفضون حلاً للقضية الجزائرية ، مؤكدا بأن الشعوب المضطهدة تريد التحرر من الاستعمار فمنها من استقلت ومنها

مازالت تكافح لنيل حريتها ، هذه الحقيقة التي تصبو إليها الشعوب في الجزائر وتونس و الشرق الأوسط، , وفي هذه الحالة أين المبادئ الأخلاقية التي تنادي بها الدول الاستعمارية ، بحيث لا يمكن للضمير الإنساني أن يسمح باستمرار هذه الوضعية المأساوية في الجزائر، وبالتالي فإن الاتحاد السوفياتي حكومة وشعباً يؤيد القضية الجزائرية، وطالب فرنسا أن تعترف باستقلال الجزائر.(81)

كما لاقى يوم الجزائر الذي نظمه مكتب التضامن للشعوب الإفريقية والأسيوية نجاحا كبيرا في المدن السوفياتية، حيث تم تنظيم عدة مظاهرات كبيرة وعقد اجتماع بجامعة موسكو العاصمة حضره إلى جانب الطلبة السوفيات كل من الطلبة الصينيين ,والمصريين ,وطلبة من كل الدول المحبة للسلام، ونظمت اجتماعات كبيرة كذلك في مصانع موسكو, وقد أذاعت الشبيبة السوفياتية بمناسبة هذا اليوم بياناً أعربت فيه عن تضامنها مع الشبيبة الجزائرية والكفاح التحرري للشعب الجزائري.(82)

وفي كل مرة كان الاتحاد السوفياتي يبرهن عن تأييده وتعاطفه مع الكفاح الجزائري، حيث تقدمت اللجنة المركزية للعمال السوفيات على إثر الحادث الأليم المتمثل في اغتيال الشهيد عيسات إدير ,أعربوا فيها عن تضامنهم واستنكارهم لهذا العمل الشنيع.(83)

وقد أكدت جريدة المجاهد على أن جميع شرائح المجتمع السوفياتي كانت تتابع القضية الجزائرية وتساندها، وأكثر من

ذلك فإن الصحافة والإذاعة السوفياتيتين ساهمتا بقسط كبير في التعريف بالقضية الجزائرية في أوساط المجتمع السوفياتي، ، وذلك بعرض الكفاح الجزائري وما يقابله من عنف استعماري مسلط على الشعب الجزائري ، فأسبوع التضامن مع الجزائر كان له صدى كبيرا ، كان وراء عقد العديد من المؤتمرات منها مؤتمر النقابات السوفياتية الذي حضره وفد عن العمال الجزائريين، والذي أيد للقضية الجزائرية تأييدا كاملا, ونادى بضرورة استقلال الجزائر وتحريرها من قبضة الاستعمار الفرنسي.(84)

وفي 14 أفريل 1961 جرت مظاهرات مساندة للقضية الجزائربة أمام السفارة الفرنسية بموسكو، وكان المتظاهرون يحملون علم الجزائر ويرددون عبارة "تحيا الجزائر" وكان من بين المتظاهرين عدد كبير من الجزائريين والعرب، وككل مرة كان الرئيس "خروتشوف" يطالب بالإسراع في إيجادحل سلمي للقضية الجزائرية ,وقد عبر للحكومة المؤقتة عن موقفه هذا من خلال البرقيات والرسائل التي كان يرسلها في كل مناسبة ,منها البرقية التي أرسلها بمناسبة دخول السنة الهجرية (85). حيث هنأ الرئيس رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس باسم الحكومة السوفياتية وباسم الشعب وباسمه الخاص ، مؤكدا في

نفس الوقت على مساندة السوفيات لكفاح الشعب الجزائري الرامي إلى الحرية والاستقلال ، والذي حاز على عطف كل الشعوب وأن كفاح الجزائر يساهم في قضية تحرير القارة الإفريقية كاملة، بالإضافة إلى برقية أخرى أعلن فيها التأييد المطلق للجزائر بمناسبة ذكرى أول نوفمبر 1961م[86].

وفي 16 نوفمبر 1961م كانت حادثة المعتقلين السياسيين الجزائريين حيث كان لهذا الحادث صدى كبير في الاتحاد السوفياتي حيث نظم ما يزيد عن ألفي طالب إفريقي وسوفياتي مظاهرات احتجاج، عبر الشوارع ,ويهتفون بحياة الجزائر، حطموا خلالها زجاج السفارة الفرنسية، وانتشرت موجة الاحتجاجات في كامل البلاد السوفياتية، كما أرسل الاتحاد النسائي السوفياتي برقية إلى الرئيس الفرنسي الجنرال "دي غول" وإلى الأمم المتحدة أعرب فيها عن تضامنه مع المعتقلين الجزائريين وضرورة الاعتراف بحرية الجزائر واستقلالها.[87]

الدعم المادي:

لقد جاء الدعم المادي السوفياتي للقضية الجزائرية متأخرا، ويعود ذلك إلى الموقف السوفياتي العام من الثورة, والذي اتسم بالسلب في السنوات الأولى للثورة ,ليتغير بعد ذلك ويصبح الاتحاد السوفياتي من المؤيدين لكفاح الشعب الجزائري، وبرز هذا الاتجاه خاصة بعد تغير الأوضاع الدولية, التي كان فيهاالاتحاد

السوفياتي مترددا في مساندته للقضية الجزائرية، لذلك سجل الاتحاد السوفياتي دعمه المادي للثورة الجزائرية بعد أن تيقن من أن فرنسا لا يمكن لها أن تتمرد عن الولايات المتحدة وتخرج عن طاعتها ,ومن معالم هذا الدعم أذاعت وكالة "طاس" السوفياتية" خبر وصول الباخرة السوفياتية "فورلوغو "التي غادرت ميناء أوديسا بالبحر الأسود متوجهة إلى تونس ومحملة بمساعدات من الصليب الأحمر السوفياتي للاجئين الجزائريين، وهي مكونة مما يلي: 10 آلاف طن من السكر و5 أطنان من الأرز، و20 قنطارا من الحليب المجفف، و20 ألف متر من القماش و 2500 غطاء و 100 صندوق من الأدوية[88].

وقد أثر هذا العمل الإنساني الذي قام به السوفيات على بعض سفارات الدول الغربية التي أخبرت حكوماتها بأوضاع اللاجئين الجزائريين وبالمقابل طلبت بعضها من فرنسا أن تحدد سياستها في شمال إفريقيا.[89]

كما أعلن المندوب السامي للاجئين لهيئة الأمم المتحدة بأن قضية اللاجئين الجزائريين من أهم القضايا التي تتطلب بذل المزيد من الجهد، مؤكدا على وضعية اللاجئين الجزائريين المتشردين المزرية بين الجمهورية التونسية والمملكة المغربية، والذين وصل عدد اللاجئين في تونس إلى 120 ألف جزائري و 100 ألف لاجئ في

المغرب، وقد قدمت حكومة الاتحاد السوفياتي مساعداتها لهؤلاء اللاجئين ضمن الأعمال الإنسانية.(90)

وفي 24 أكتوبر 1960سجل الاتحاد السوفياتي إعانته المادية للجزائر، حيث أرسل إلى ميناء تونس العاصمة الباخرة "فايتج" محملة بشحنة كبيرة من الآلات الفلاحية وسيارات النقل كهبة من الاتحادية النقابية السوفياتية إلى الاتحاد العام للعمال الجزائريين، إلى جانب كميات هامة من الأدوية والمواد الغذائية والألبسة إلى اللاجئين الجزائريين، وقد تم الاحتفال بهذه المناسبة بحضور الوفدين الجزائري و السوفياتي ,حيث أكد ممثل الوفد السوفياتي أن الشحنة تحمل عربون المساندة من مختلف أنحاء الاتحاد السوفياتي ,وهي عبارة عن آلات فلاحية وسيارة شحن حمولتها ثلاثة أطنان وجرارات وآلات صناعية ومواد صالحة للتعليم الفني، هذا إلى جانب حمولة من الغذاء والأدوية, بالإضافة إلى هدية الطلبة العرب بجامعة موسكو، وهي عبارة عن سيارة "جيب" مقدمة إلى إخوانهم اللاجئين الجزائريين.(91)

ومامیز الدعم المادي كذلك ,هو ما أقدمت عليه حكومة الاتحاد السوفياتي التي زودت الحكومة المؤقتة الجزائرية بالأسلحة عن طريق تشيكوسلوفاكيا.(92)

الهوامش

1- Elsen Hans Hartmut, La Guerre d'Algérie 1954-1962, La transition d'une France à une autre , Le passage de la IV^{e} à la V^{e} République, Editions Publisud, Paris, 1999, P.109.

2- Charles Andrès Julien , Une pensée coloniale, Editions Sindbad, Paris 1979, P.116-117

3- Harmut, op.cit, P.109

4 - جريدة المجاهد، العدد 14 بتاريخ 15 ديسمبر 1957، ص: 3.

5- Roger le Tourneau, Evolution politique de l'Afrique du Nord Musulmane 1920-1961, Librairie Colin, Paris, 1962. P.339.

6- Harmut, op.cit,P.109

7 -حول اهتمامات الأمريكيين بثروات الوطن العربي مشرقا ومغربا أنظر بالتفصيل، جريدة المجاهد العدد 17 بتاريخ 1 فبراير 1958، ص: 4.

8- Hartmut, op.cit. P.110.

9- Hartmut, op.cit. P.110

10– yves, Courriere, La guerre d'Algérie (1954-1957), éditions Robert Lafont, Paris 1990, P.913.

11- Hartmut, op.cit. P.110

12 - حول فحوى الزيارة التي قام بها رئيس الحكومة الفرنسي غي موللي للولايات المتحدة الأمريكية في أفريل 1957، انظر: Le Monde, 16 Mai 1957, P.7.

13- Hartmut, op.cit, P.111.

14 - المجاهد، العدد 14 بتاريخ 15 ديسمبر 1957، ص: 3.

15- Henri Le Mire, Histoire militaire de la guerre d'Algérie, Editions Albin Michel, Paris 1982, P.195.

16- Hartmut, op. cit, P.112.

17 - بتاريخ 28 أكتوبر 1957 تم عقد اتفاق بين كل من فرنسا من جهة والدول الأنكلوساكسونية وهي الولايات المتحدة وبريطانيا حول قضية الضمانات

المتعلقة بالأسلحة المقدمة إلى الحكومة التونسية حتى لا تحول إلى يد مكتب جبهة التحرير الوطني الجزائرية الكائن مقره في تونس، انظر في ذلك: جريدة الإكسبريس L'Express du 21 Novembre 1957, P.5

18 - حسب ادعاءات وكالة الأنباء الفرنسية باعتبارها لسان حال الحكومة الفرنسية الرسمي أن لقاءات أعضاء جبهة التحرير بالسفراء والقناصل الأمريكيين، بناءا على أوامر حكومتهم، وكذلك الزيارة التي قام بها وفد عن جبهة التحرير للولايات المتحدة في جانفي 1958، لا تدخل في الإطار الدبلوماسي الرسمي، حول الموضوع انظر ما يلي:

France obeservateur du 27 février 1958, p.4, et aussi le Monde du 31 janvier 1958, P.3

19 ـ Hartmut, op. cit, P.111

20 -ج.ب.د روزيل: التاريخ الدبلوماسي، تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية إلى اليوم، تعريب نور الدين حاطوم، دار الفكر، دمشق 1978، ص: 111 - 112.

21 - حول العدوان الفرنسي على المدينة الحدودية ساقية سيدي يوسف.

انظر: جريدة المجاهد، العدد 22، بتاريخ 15 أفريل 1958. وكذلك: عمر بوضربة النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة 58/1959 رسالة ماجستير في تاريخ الثورة تحت إشراف د/ مسعودة يحياوي، قسم التاريخ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2002، ص:48.

22 - كانت سياسة الكرسي الشاغر التي انتهجتها فرنسا قد بدأت مع ممثلها في هيئة الأمم المتحدة السيد بيني الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية والذي امتنع عن المشاركة في دورة أكتوبر 1955 للجمعية العامة للأمم المتحدة، مسجلا انسحابه منها، انظر في الموضوع: فوزية بوسباك:" الثورة الجزائرية في المحافل الدولية" مجلة الذاكرة، السنة 2، العدد 3، الجزائر 1955، ص: 163.

23 - انطلق مشروع المساعي الحميدة في 5 مارس 1958، في إطار المبادرة الأمريكية - الأنكليزية

انظر: Le Monde du 5 mars 1958 وكذلك Hartmut, op.cit, P.112 .

24 -حول نضال الشعب الجزائري في المحافل الدولية، انظر: أحمد سعيود: العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ الجزائر 2002، الفصل الثالث، ابتداء من ص: 96.

25- Bernard Droz et Evelyne Lever: Histoire de la guerre d'Algérie 1954-1962, éditions du Seuil, Paris 1982, P.180.

26- Pierre Montagnon: La guerre d'Algérie, genèse et engrenage d'une tragédie, éditions Pygmalion, Paris 1984, pp.255-256.

27-حول فكرة تقرير المصير التي نادى بها رئيس الحكومة الفرنسي الجنرال ديغول، انظر بالتفصيل:

Droz et Lever: op.cit, pp.220-221.

28 -ارجع لكتاب هارتموت Hartmut التقارب بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والولايات المتحدة الأمريكية إلى الضمانات التي أكدتها الحكومة المؤقتة لمرحلة ما بعد الاستقلال في حصول حكومة واشنطن على امتيازات كبيرة خاصة البترول.

انظر في ذلك: Hartmut, op. cit, P.112

29 -يعود الفضل في طرح القضية الجزائرية لأول مرة على الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى مندوب المملكة العربية السعودية أحمد الشقيري، على الرغم من وجود السعودية تحت المظلة الأمريكية خاصة وأن هذه الأخيرة دعمت حليفتها في الحلف الأطلسي فرنسا.

انظر في ذلك: Le Monde du 20 juin 1956, P.4.

30 -جريدة المجاهد، العدد 78، بتاريخ 3 أكتوبر 1960، ص: 6.

31 -جريدة المجاهد، العدد 24، بتاريخ 24 ديسمبر 1958، ص: 11.

32 -جريدة المجاهد, العدد 24 المصدر السابق, نفس الصفحة.

-33 Hartmut, op. cit, P.113

34- Ibid

35 -هذه الانتقادات اعتبرتها جريدة المجاهد لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطنيين مجرد تضليل للرأي العام الدولي وتعبّر على موقف الولايات المتحدة الأمريكية المائع.

36 - انظر في ذلك: جريدة المجاهد، العدد 17 بتاريخ 1 فبراير 1958، ص: 4.

37-حول مضمون الرسالة انظر في ذلك: Le Monde du 13 avril 1958, P1.

38 -Hartmut, op.cit, P.144.

39 - لقد أكد الرفض الأمريكي دعم فرنسا في الأمم المتحدة الصحفي الأمريكي الشهير ولترليبمان في إحدى مقالاته وقد نقلتها جريدة المجاهد آنذاك جاء فيها مايلي:

" إذا كان المعنى الحقيقي خطب السيد دوبري هو مطالبتنا بإطلاق يده في الجزائر أو بعبارة أخرى أن يمده الحلفاء بتأييد مطلق فإننا نقول للمستر دوبري بأن هذا الشرط مستحيل تماما الاستجابة إليه..." انظر المجاهد، العدد 50، بتاريخ 7 سبتمبر 1959، ص:2.

40 -هذا الموقف الأمريكي المفاجئ عبّرت عنه جريدة لومند Le Monde الفرنسية بقولها:" منذ الآن يمكننا أن نتأكد من أن أمريكا لن تؤيدنا بصوتها في الأمم المتحدة فحسب بل وأيضا بخدمة الدول التي تؤثر عليها في كواليس الأمم المتحدة..." انظر في ذلك: جريدة المجاهد، العدد 13 بتاريخ 1 ديسمبر 1957، ص:6.

41- Hartmut, op.cit, P.115.

-42 Droz et Lever, op.cit, P.296.

43 -جريدة المجاهد، العدد 72، بتاريخ 11 جويلية 1960، ص: 7.

-44 Hartmut, op.cit, P.116

45 - إن معارضة شال لسياسة ديغول خاصة خطابه في 4 نوفمبر الذي أشار فيه إلى فكرة الجزائر جزائرية، كانت وراء إقالته، خاصة بعد أن أبدى ديغول استعداده لفتح المفاوضات مع الحكومة المؤقتة. انظر في ذلك: Droz et Lever, op.cit, P.294.

46 -جريدة المجاهد، العدد 82 بتاريخ 14 نوفمبر 1960، ص: 4.

47 - الحل السلمي الذي تناولته السياسة الأمريكية من إيزنهاور إلى كيندي هو باب التفاوض لكن من باب التفوق الفرنسي، انظر في ذلك: جريدة المجاهد، العدد 72، بتاريخ 11 جويلية 1960، ص: 7.

48 -جاءت هذه المحاولات بعد موقف الاتحاد السوفياتي المشجع لفرنسا والمتمثل في عدم اعترافه بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حول الموضوع انظر: عمر بوضربة: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة ، مرجع سابق، ص: 59.

49 -تمثلت انتصارات القضية الجزائرية في الاعترافات المتلاحقة بالحكومة المؤقتة ودعمها ماديا ومعنويا، في حين منيت الدبلوماسية الفرنسية خارجيا بانتكاسات كبيرة خاصة في هيئة الأمم المتحدة، انظر في ذلك: بوسباك، مرجع سابق.

50 -هذه القواعد تعود إلى الحرب العالمية الثانية.

51 -محفوظات أرشيف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، محضر إجتماع 03 أكتوبر 1959، صندوق رقم G 007 .

52 -حول موضوع حلف غربي البحر المتوسط أنظر: Hartmut, op.cit, P.108.

53 -عمر بوضربة: مرجع سابق، ص: 48.

54 -أكد وزير القوات المسلحة آنذاك السيد بلقاسم كريم على الضغط الكبير والمتواصل الذي فرضته الحكومة التونسية على الجزائريين لقبول المبادرات المقترحة التي تدخل في إطار النموذج التونسي انظر حول الموضوع:

Benjamin Stora, Zakia Daoud: Ferhat Abbas, une autre Algérie, Casbah éditions, Alger, P.87.

55 - حول الموضوع عد إلى الفصل الخاص بموقف دول المشرق العربي وبالتحديد العنصر المتعلق بموقف سوريا من القضية الجزائرية

56 -عن حقائق الدعم العسكري الأمريكي لفرنسا جاء على لسان الحاكم العام للجزائر جاك سوستال (بن سوسن اليهودي) مايلي:

" لم يكن لفرنسا سوى طائرة عمودية واحدة من نوع بيل، وأما طائرات سيكور سكاي وبنان، فإن فرنسا لم تكن تصنعها أصلا، وفي أوائل 1956 ارتفع عدد الطائرات المستعملة في حرب الجزائر، إلى 60 طائرة خفيفة و30 طائرة عمودية من صنع أمريكي، ولم يأت شهر أوت 1956 حتى ارتفع عدد الطائرات ارتفاعا مذهلا، فصارت 500 طائرة و 150 هلكوبتر، وهي طائرات بين خفيفة وثقيلة، انظر في ذلك: جريدة المجاهد، العدد 20 بتاريخ 15 مارس 1958، ص: 10.

57- Hartmut, op.cit, P.122.

58 -انظر بالتفصيل الجد ول الخاص بالدعم العسكري في : Hartmut, op.cit, P.122.

59 -طالع الجدول الثاني في نفس المصدر، Hartmut, op.cit, P.123

60 -كانت استمرارية الدعم العسكري الأمريكي للحكومة الفرنسية متواصلة قصد تخفيف الضغط الذي فرضته الثورة في الداخل، انظر: جريدة المجاهد العدد 39، بتاريخ 2 أفريل 1959، ص: 8.

61 -من هذه المواقف التي أثارت حفيظة غلاة الجزائر الفرنسية ما ذكرته العديد من الصحف الغربية، منها نيويورك تاميز التي كتبت تقول:" إن الاستعمار في طريق الاضمحلال... ولهذا فإننا نتمنى أن يكون اضمحلاله سريعا في الجزائر..." انظر بالتفصيل: عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ج1، الجزائر 1995، ص: 377.

62 - هذا الموقف الأمريكي عبّرت عنه المجلة الأمريكية فورين إغرس بقولها:" لو منحت فرنسا الجزائر استقلالها أو حكما ذاتيا مع وعد بالاستقلال الكامل في أجل معين لأمكن ضمان حياة المدنيين، وكذلك ضمان المصالح الفرنسية في نطاق نظام جماعي.." انظر: جريدة المجاهد، العدد 15، بتاريخ 1 جانفي 1958، ص: 10.

63 - المركز الوطني للأرشيف: أرشيف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، محفوظات وزارة الشؤون الخارجية، التقرير المؤرخ في 2 أكتوبر 1959، الصندوق رقم 5.

64 -د. أ.دميشين، وآخرون، تاريخ السياسية الخارجية للاتحاد

السوفياتي(1945-1976)، الجزء الثاني،دار التقدم موسكو، عام 1980،ص 5.

65 -نفسه. ص 320.

66 -أدمشين وآخرون، المرجع السابق، ص 402

.

67 - نفسه، ص 593.

68 - مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية على غرة نوفمبر، الجزائر، دار البعث، 1984،ص 178

69 - نفسه، ص 180.

70 - إسماعيل دبش، المواقف العربية مرجع سابق , ص 49.

71 - حمدي حافظ، محمود شرقاوي، الجزائر مشكلة دولية، القاهرة، 1957م، ص 75.

72 -نفس المرجع ، ص 75.

73 -مصطفى طلاس،و بسام العسلي، الثورة الجزائرية ، دار الثوري، بيروت، 1982، ص ص 374-375.

74 -المجاهد، العدد 19 بتاريخ 01 مارس 1958، ص 04

75 - نفسه ص 04.

76 -المجاهد، العدد 20، بتاريخ 15 مارس 1958 ، ص 02.

77 - المجاهد، العدد 19، المصدر السابق، ص 04.

78 - نفسه، ص 04.

79 -المجاهد، العدد 20، المصدر السابق، ص 02.

80 -نفس المصدر والصفحة.

81 - المجاهد ، العدد 21، بتاريخ 01 افريل 1958 ، ص 03.

82 -نفسه ، ص 07.

83 -المجاهد، العدد 48، بتاريخ 10 أوت 1959 ، ص 08.
84 -المجاهد، العدد 40، بتاريخ 06 أفريل 1959 ، ص 11.
85 -نفس المصدر
86 -المجاهد العدد 89، بتاريخ 19 جوان 1961 ص 012
87 -المجاهد، العدد 109، بتاريخ 28 نوفمبر 1961، ص 08.
88 -المجاهد، العدد 18 , بتاريخ15 فيفيري 1958 ، ص 02.
89 -المجاهد، العدد 19، مصدر سابق ، ص 04.
90 -المجاهد، العدد 42، بتاريخ18 ماي 1959، ص 02.
92 -المجاهد، العدد 81 , بتاريخ 01 نوفمبر 1960 ، ص 02.